

درر الحکام شرح مجلة الأحكام

@ 538 @ فَبِمَا أَنْ التَّعْيِينَ هُنَا لَمْ يَكُنْ مُقَيَّدًا فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ وَلَا يَلْزَمُ الْمُسْتَأْجِرَ ضَمَانٌ فِيمَا إِذَا تَلَفَتْ الدَّابَّةُ (الهَنْدِيَّةُ) . وَلَيْسَ قَوْلُهُ هُنَا 'الدَّابَّةُ' احْتِرَازًا عَنْ غَيْرِ الدَّوَابِّ فَلَوْ اسْتَأْجَرَ أَحَدٌ حِمْلًا لَا لِغَفْلٍ أَمْتَعَتْهُ إِلَى مَكَانٍ وَكَانَ لِهَذَا الْمَحَلِّ عِدَّةٌ طُرُقٍ تُؤَدِّي إِلَيْهِ فَلِلْحِمَالِ أَنْ يَسْلُكَ أَيْ الطُّرُقِ السَّيِّئَاتِ كُلَّهَا النَّاسُ عَادَةً وَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ إِذَا تَلَفَ الْحِمْلُ أَمَّا إِذَا عَيَّنَ لَهُ صَاحِبُ الْحِمْلِ طَرِيقًا مِنْ هَذِهِ الطُّرُقِ الْمُتَعَدِّدَةِ فَيَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْلُكَهَا وَإِنْ سَلَكَ غَيْرَهَا فَهُوَ ضَامِنٌ إِذَا تَلَفَ وَكَانَ الطَّرِيقُ الَّذِي سَلَكَهُ أَبْعَدَ أَوْ أَصْعَبَ أَوْ أَخْوَفَ مِنَ الطَّرِيقِ الَّذِي عَيَّنَهُ صَاحِبُ الْمَالِ أَمَّا إِذَا كَانَ مُسَاوِيًّا لَهُ أَوْ أَهْوَنَ مِنْهُ فَلَا يُفْسِدُهُ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَلَفْ الْحِمْلُ وَسَلَّمَهُ وَأَوْصَلَهُ الْحِمَالُ إِلَى الْمَكَانِ الْمُعَيَّنِ سَالِمًا فَلَهُ الْإِجْرُ الْمُسَمَّى عَلَى كُلِّ حَالٍ (رَدُّ الْمُحْتَارِ ، عَبْدُ الْحَلِيمِ) . - * * * * (الْمَدَّةُ 548) لَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ اسْتِعْمَالُ دَابَّةٍ أَرْزِيْدَ مِنَ الْمُدَّةِ السَّيِّئَاتِ كُلِّهَا وَإِنْ اسْتَعْمَلَهَا وَتَلَفَتْ فِي يَدِهِ يَضْمَنُ . لَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ اسْتِعْمَالُ الْوَحْشِ أَرْزِيْدَ مِنَ الْمُدَّةِ الْإِجَارَةِ ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ حَقِّ اسْتِعْمَالِ الْوَحْشِ إِنْ شَاءَ هُوَ بِسَبَبِ عَقْدِ الْإِجَارَةِ وَامْتَنَى انْقِصَاتُ الْمُدَّةِ الْإِجَارَةِ كَانَ ذَلِكَ آخِرَ الْعَهْدِ بِتَخْوِيلِ هَذَا وَالْإِسْتِعْمَالُ الَّذِي يَقَعُ بَعْدَئِذٍ يَكُونُ بَرًا إِذْنًا . وَإِلَيْكَ فِيمَا يَلِي بَعْضُ مَا يَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ مِنَ الْمَسَائِلِ : أَوَّلًا : لَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ السَّيِّئَاتِ كُلِّهَا دَابَّةً لِمُدَّةٍ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا مُدَّةً أَرْزِيْدَ مِنْ تِلْكَ ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ تَنْقَضِي بِانْقِصَائِهَا . حَتَّى أَرْزِيْدَ لَوْ اسْتَأْجَرَ أَحَدٌ دَابَّةً لِيَذْهَبَ بِهَا مِنْ هُنَا الْيَوْمَ إِلَى إِحْدَى الْقُرَى وَيَعُودَ مِنْهَا فِي الْيَوْمِ نَفْسِهِ فَذَهَبَ بِهَا إِلَى الْقَرْيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْيَوْمِ وَعَادَ مِنْهَا فِي صَبَاحِ الْيَوْمِ الثَّانِي فَلَا يَلْزَمُهُ بِمُقْتَضَى حُكْمِ الْإِجَارَةِ غَيْرُ

نصف الأجرة كما مرّ بيانه في شرح المادة (654) وإذ استعملها زيادة عن تلك المدّة وهلاكات الدّابة في يده ضمنها ; لأنّ ذلك منه غصب ولا تلزمه أجرة للمدّة السّتي استعمل فيهما المأجور زيادة عن مدّة الإجارة . على كلّ حال سواء أتلّف المأجور أو لم يتلف فعدم لزوم الأجرة في حال التّلف لكون الأجرة والضمان لا يجتمعان وعدم لزومها في حال عدم التّلف لكون المندفع لا تضمّن (انظر المادة (86)) وذلك ما لم تكن الدّابة المأجورة من قبيل ما جاء في المادة (596) (إلا نقرّوي بزيادة) . وهذه المادة فرّع للمادّتين (591 و 592) . ثانياً : إذا استأجر ثوراً للفلاح ثمانية دونمات من مزرعة في اليوم وفلاح عليه اثني عشر دونماً وهلاك الثور ; لزمته جميع قيمته ولا يلزمه شيء من أجزائه (البزازية) . ثالثاً : إذا استأجر أحد طحّناً لطحّين عشر كيات حنطة فطحّن عليه إحدى عشرة كيات فتلف الثور عند ختام الكيات العاشرة وهو يطحن الحادّية عشرة ضمن كلّ قيمته . لأنّ الطحّين يكون شيئاً فشيئاً فلمّا طحن عشرة انتهت العقدة فبعد ذلك هو في طحن الحادّية عشرة مخالّف من كلّ وجه فيضمّن جميع قيمته . ولا فرق بين هذه المسألة ومسألة مخالفة القدر المدّكورة في شرح المادة (559) ; لأنّ للمّا كان الحامل يقع دفعة واحدة وبعض الحامل قد أذن بحمله فلا يسّ عليه فيمّا هو مأذون به أمّا الّذي لم يؤذن بحمله فيضمّن (الهندية في الأبواب التّاسع والعشرين) .

* * * * *